اثر القرائن واختلاف مراتب القبول في الترجيح
(نماذج لبعض اصحاب الزهري)

الاستاذ المساعد الدكتور

سامر سلطان محمد الكبيسي

اختصاص الحديث النبوي الشريف

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة الفلوجة

المستخلص:

تعد القرائن من أهم الأمور في الترجيح وان أنواع القرائن كثيرة غزيرة ذكرنا منها في ثنايا البحث قوة الحفظ وكثرة الصحبة وملازمة الشيخ والاتقان والسماع المباشر تكراراً ومراراً، ويقابلها معرفة قلة ضبط الراوي واختلافه والتحديث من حفظه مما يترجح من جمع الروايات وطرقها الرواية الصحيحة.

Abstract:

The clues of the most important things in the shootout, and the types of clues many rains we mentioned them in the folds search save power and frequent companionship and inherent Sheikh and workmanship direct and hear again and again, and the corresponding knowledge of the lack of tuning the narrator and disagreeing and modernization of saving it than swinging from the collection of novels and methods proper novel.

المقدمة

الحمد لله حمداً يليق بشأنه وجلاله وأصلي وأسلم على سيد خلقه وصفوة رسله سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وبعد:

فان علماءنا قد أعطوا أهمية لمشكاة الهدي النبوي واعتنوا به عناية كبيرة شرحاً وبياناً، إسناداً ومتناً لما تمثله من مصدر عظيم يعد الثاني بعد كتاب الله العزيز، وكان من اهم مواضيع هذا المصدر ان يتعرفوا صحيح سنته ε من سقيمها، وكان منها معرفة القرائن وآثارها التي كانت سبباً في جعل النقاد يرجحون في المختلف والمتعارض من الروايات وقبول كثير منها ورد الآخر، وقد اخترت نماذج لأصحاب الإمام الزهري باحثاً عن القرائن والنظر في مراتب قبول اصحابه عند أئمة النقد في ترجيح بعض الروايات التي جاءت بأسانيدهم. مع ان ما تحصّل من ترجيح قائم على غلبة الظن والاستدلال العقلي والمقدمة المنطقية وذلك من خلال تتبع الروايات وطرقها.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في معرفة علل الاحاديث التي قد تصدر من أئمة حفاظ عن امام من ائمة المسلمين كالإمام الزهري كرفع موقوف أو مرسل أو زيادة لفظ في متنه وهذا حاصل على قلته

خطة البحث: وقد جاء البحث مقسماً على ثلاثة مباحث ، أما المبحث الأول فقد أوجزت فيه التعريف بالقرينة لان مراتب القبول معروفة لدى أهل العلم وهي ناتج عن التفاوت في الفاظ أهل النقد بالرواة والتعريف بالإمام الزهري.

وأما المبحث الثاني: فكان في أثر القرائن في الترجيح وفيه أربعة مطالب. المطلب الاول: الترجيح بجزم السماع من الشيخ والتحديث به تكراراً، المطلب الثاني: الترجيح بالأكثر والأحفظ والالزم للشيخ، المطلب الثالث: الترجيح ببيان وهم وخطأ من أخذ عن الشيخ، المطلب الرابع: الترجيح ببيان سوء حفظ من حدث من حفظه مع اشتهاره بالتحديث من كتابه.

أما المبحث الثالث: فكان في أثر اختلاف مراتب القبول في الترجيح، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الترجيح بمعرفة ضعف الراوي بالنسبة لبلد معين. المطلب الثاني: الترجيح بسبب معرفة الخلط والضعف للراوي. المطلب الثالث: الترجيح بسبب معرفة قلة الضبط.

ثم جاءت الخاتمة وفيها أهم النتائج ثم التوصيات . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المبحث الأول: التعريف بالقرينة ، والامام الزهري

المطلب الأول : تعريف القرينة:

القرينة لغة: فعيلة من فعولة وجمعها قرائن هي من الفعل قرن بمعنى جمع، تقول قرنت بين الحج والعمرة. أي: جمعت بينهما بإحرام واحد، ويقال لعقد الزواج عقد القرآن لأنه يقرن بين الزوج والزوجة، ومنه القرين أي المصاحب سواء كان في الخير أو الشر[1].

أما اصطلاحاً: لم تسعفنا المصادر الحديثة بتعريف للقرينة وذلك لوضوح معناها عند أئمة النقد وانه يمثل لهم كالحاسة السادسة في الإنسان في حين تطرق أهل الفقه المتأخرين إلى تعريفها وبيان مرادها فقالوا: ((أنها أمر يشير إلى المطلوب))[2].

وعرفها مصطفى الزرقا: بأنها إمارة ظاهرة تقارن شيئاً خفياً فتدل عليه[3]، وغيرها من التعريفات التي تكون دلالاتها واحدة والله أعلم. وقد استنبط الدكتور عبد القادر محمد تعريفاً حديثاً من مجموع تعريفات

---

(1) ينظر: الجوهري ، ابو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا ,دار العلم للملايين – بيروت ,الطبعة: الرابعة 1407هـ - 1987: 6/ 2179؛ ابن منظور ، جمال الدين أبي الفضل (711هـ) لسان العرب ، بتصحيح أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي ,ط/ 1,دار إحياء التراث العربي, وموسسة التاريخ العربي,بيروت- لبنان,1416هـ-1996م: 7/ 340 مادة قرن

(2) الجرجاني ، علي بن محمد الشريف (816هـ)، التعريفات ،تحقيق: ابراهيم الإيباري، دار الكتب العلمية-بيروت174.

(3) الزرقا، مصطفى احمد الزرقا ، المدخل الفقهي العام، دار الفكر ، الطبعة التاسعة : 2/ 918.

كثيرة فقال: هي العلامة الكاشفة أو الدالة على ثبوت العلة وانتفائها والمنقدحة في ذهن الناقد والمفيدة ضعفاً أو قوة فيما يتعلق بالراوي أو المروي عنه[4].

المطلب الثاني :التعريف بالإمام الزهري:

هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب. من بني زهرة، من قريش. الشَّيْخُ العَالِمُ الثِّقَةُ العَابِدُ, مُسْنَدُ العِرَاقِ, أَبُو الفَضْلِ تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء مدني سكن الشام. هو أول من دون الأحاديث النبوية. ودون معها فقه الصحابة. قال أبو داود: جميع حديث الزهري (2200) حديث. أخذ عن بعض الصحابة. وأخذ عنه مالك بن أنس وطبقته., وُلِدَ سَنَةَ تِسْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ, وَسَمِعَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِيْنَ وَبعدَهَا,.وتفرَّد فِي زمانه.مَاتَ الزُّهْرِيُّ فِي رَبِيْعٍ الأَوَّلِ، وَقِيْلَ: مَاتَ فِي رَبِيْعٍ الآخِرِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ.

قَالَ الخَطِيْبُ: كَانَ ثِقَةً.

وَقَالَ العَتِيْقِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا الفَضْلِ الزُّهْرِيَّ يَقُوْلُ: حضَرتُ مَجْلِسَ الفِرْيَابِيِّ وَفِيْهِ عَشْرَةُ آلاَفٍ, لَمْ يَبْقَ مِنْهُم غَيْرِي, وَجَعَلَ يَبْكِي.

وَقَالَ الأَزَجِيُّ: هُوَ شَيْخٌ ثِقَةٌ, مُجَابُ الدُّعَاءِ .

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ثِقَةٌ, صَاحبُ كِتَابٍ، وَآبَاؤُهُ كلهُمْ قد حدَّثوا.

ذكره مُحَمَّد بن سعد فِي الطبقة الرابعة من أهل المدينة.

وقَال البُخارِيُّ عن علي بْن المديني: له نحو ألفي حديث .

وَقَال أَبُو مسعود أَحْمَد بن الفرات الرازي: ليس فيهم أجود مسندا من الزُّهْرِيّ. كان عنده ألف حديث .

وَقَال أَبُو عُبَيد الآجري عَن أبي داود: أسند الزُّهْرِيّ أكثر من ألف حديث عن الثقات، وحديث الزُّهْرِيّ كله ألفا حديث ومئتا حديث، والنصف منها مسند وقدر مئتين عن الثقات، وأما ما اختلفوا عليه فلا يكون خمسين حديثا، والاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء .

وَقَال مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْن أَبي عُمَر، عن سفيان: رأيت الزُّهْرِيّ أحمر الرأس واللحية وفي حمرتها إنكفاء قليلا كأنه يجعل فيه كتما..قال: وكان الزُّهْرِيّ أعيمش وعليه جميمة [5]

---

(4) القرينة وتطبيقاتها عند المحدثين: رسالة ماجستير 2012م : 58.

(5) ينظر:ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، البغدادي (ت 230 ه)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1990م: 165/9, الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط(1)، 2002م:368/10, : أبو المحاسن ، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب- مصر:161/4,: ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكبري الحنبلي (ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق : محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط(1)، 1986م:101/3.

المبحث الثاني: أثر القرائن في الترجيح

اولاً : الترجيح بالجزم بالسماع المباشر والتحديث به مراراً.

عن ابن عمر: ((رأيت النبي ε وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة))

التخريج:

قلت: هذا الحديث روي مرفوعاً ومرسلاً.

فالرواية المرفوعة أخرجها أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وأحمد والحميري وابن أبي شيبة والبزار وأبو يعلى [6] وغيرهم، كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً به. وقد تابعهم على هذه الرواية المرفوعة الترمذي والطبراني والبيهقي [7]، كلهم عن طريق همام بن يحيى عن سفيان بن عيينة وزياد بن سعد ومنصور بن المعتمر وبكر بن وائل كلهم سمع الزهري يحدث أن سالماً أخبره ...

فذكر الحديث، مرفوعاً موصولاً.

أما الرواية المرسلة، فقد أخرجها الإمام مالك عن الزهري مرسلاً [8]، ورواها أيضاً معمر بن راشد عن الزهري مرسلاً أيضاً[9].

---

(6) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الازدي, سنن ابي داود ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مع تعليقات كمال يوسف الحوت,دار الفكر. 3/ 205 رقم (3179)؛ النسائي ، أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي ت(303هـ) ، المجتبى من السنن ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ,ط/2,مكتبة المطبوعات الإسلامية –حلب,1406هـ-1986م: 4/ 56 رقم (1944)؛ الترمذي:أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ت(279هـ) سنن الترمذي ، تحقيق احمد محمد شاكر وآخرين ,دار إحياء التراث العربي-بيروت.: 2/ 320 رقم (1007)؛ ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القز ويني ت(275هـ)، سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فواد عبد الباقي ,دار الفكر –بيروت: 1/ 475 رقم (1482) ، احمد بن حنبل الشيباني ت(241هـ)، المسند ، الأحاديث مذيلة بإحكام شعيب الارنؤوط,موسسة الرسالة , قرطبة,القاهرة: 2/ 8 رقم (4539)؛ الحميد ، عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي , مسند الحميدي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي : 2/ 276 رقم (607)؛ دار الكتب العلمية , مكتبة المتنبي - بيروت , القاهرة , ابن ابي شيبة ، : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت(235هـ) ، المصنف في الأحاديث والآثار ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط/ 1، مكتبة الرشيد – الرياض: 3/ 162 رقم (63)؛ البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي (ت: 292هـ) ، البحر الزخار ، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله،وعادل بن سعد ,وصبري عبد الخالق الشافعي,مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنور ,الطبعة: الأولى، 2009م: 12/ 251 رقم (5999)؛ أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي(ت 307 هـ), مسند أبي يعلى ، المحقق: حسين سليم أسد ,دار المأمون للتراث – جدة ,الطبعة: الثانية، 1410 هـ - 1989 م: 9/ 297 رقم (5421).

(7) الترمذي: 2/ 320 رقم (1008)؛ الطبراني ، : ابو القاسم سليمان بن أحمد ت(360هـ)، المعجم الأوسط ، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن بن ابراهيم الحسيني، دار الحرمين الطاهرة ، 1415هـ : 6/ 167 (6096)؛ البيهقي ، أبو بكر احمد بن الحسين بن علي ت(458هـ) ، السنن الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر عطا مكتبة ألباز ،مكة المكرمة ,1414هـ-1994م: 4/ 35 رقم (6857).

(8) مالك بن انس ت(179هـ) ، الموطأ ، على رواية يحيى الليثي ,تحقيق محمد فواد عبد الباقي ,دار إحياء التراث العربي –مصر: 1/ 225 رقم (526).

(9) عبد الرزاق ، ابو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، ت(211هـ) المصنف ،تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ط/ 2، المكتب الاسلامي، بيروت 1403هـ.: 3/ 444 رقم (6259).

1. ما يتعلق بالرواية المرفوعة:

أ- قال ابن حزم: ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث ان خبر همام هذا خطأ ((يعني رواية الارسال)) ولكننا لا نلتفت إلى دعوى الخطأ في رواية الثقة إلا ببيان لا يُشك فيه، وقد روينا عن طريق ابن أبي شيبة كان أصحاب رسول الله ε يمشون أمام الجنازة، وقد جاءت آثار فيها إيجاب المشي خلفها لا يصح شيء منها... وفي الصحيح الذي أوردنا كفاية، وبكل ذلك قال السلف[10].

وتابعهم ابن أخي ابن شهاب الزهري فرواه من طريقه احمد وأبو يعلى وغيرهما من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم بن أخي الزهري عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً [11]. ورواه البيهقي عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن أبيه فذكره موصولاً مرفوعاً [12]، ورواه ابن عدي عن طريق عباس بن الحسن عن الزهري موصولاً مرفوعاً أيضاً[13]. ورواه الطبراني من طريق ابن لهيعة عن عقيل ويونس عن الزهري عن سالم عن ابيه موصولاً مرفوعاً[14]. وروى أحمد عن طريق حجاج بن محمد قال: قرأت على ابن جريج، حدثني زياد بن سعد عن الزهري ... مرفوعاً [15]، ورواه أحمد وأبو يعلى عن ابن جريج قال: أخبرني ابن شهاب ... [16]، وأخرجه أحمد من طريق عقيل بن خالد [17]. وأخرجه ابن حبان عن طريق شعيب بن أبي حمزة كلهم رووه عن الزهري عن سالم عن أبيه [18]. وتابعه أيضاً ابن أخي الزهري عن الزهري عن أنس بزيادة ((عثمان)) في المتن فقال: ((رأيت النبي ε وأبا بكر وعمر وعثمان يمشون أمام الجنازة))[19].

---

(10) الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي ت(806هـ) ، طرح التثريب في شرح التقريب ، نشر دار المعارف -حلب: 2/ 283.

(11) الإمام أحمد في المسند : 2/ 122 رقم (6042)؛ أبي يعلى: 9/ 354 رقم (5464).

(12) البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (المتوفى: 458هـ) ، معرفة السنن والآثار، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي ,جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)الطبعة: الأولى، 1412هـ : 5/ 268.

(13) ابن عدي ، الحافظ أبي احمد عبد الله الجرجاني ت(365هـ) ، الكامل في ضعفاء الرجال ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ,ط/3,دار الفكر: 6/ 7 رقم (1185).

(14) الطبراني: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد، ت(360هـ)، المعجم الكبير ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط/ 2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل 1404هـ-1983م: 12/ 286 رقم (13135).

(15) الامام احمد في المسند: 2/ 37 رقم (4940).

(16)ا لمصدر السابق: 2/ 37 رقم (4939)؛ أبي يعلى: 9/ 398 رقم (5519).

(17) المصدر السابق: 2/ 140 رقم (6253).

(18) ابن حبان: الإمام الحافظ محمد بن حبان البستي ت(354هـ) ، صحيح ابن حبان ، بترتيب ابن بلبان :تأليف الإمام علاء الدين علي بلبان الفارسي ت(739هـ)تحقيق شعيب الأرنؤوط .ط/ 2,موسسة الرسالة - 1414هـ-1993م: 7/ 317 رقم (3048).

(19) ابو القاسم ، تمام بن محمد الرازي(ت414ه) ، الفوائد, تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي,مكتبة الرشد,1412ه, الرياض: 1/ 224 رقم (538).

أ. نقل البيهقي عن ابن المديني قوله لابن عيينه: فقمت إليه، فقلت له يا أبا محمد (يعني سفيان ابن عيينة)، إن معمراً وابن جريج يخالفانك فيرسلان الحديث فقال ابن عيينة: استقر الزهري، حدثنيه، سمعته من فيه، يعيده ويبديه عن سالم عن أبيه.

قال البيهقي: واختلف فيه على عقيل ويونس بن يزيد، فقيل عن كل واحد فيهما عن الزهري موصولاً، وقيل: مرسلاً، ومن وصله واستقر على وصله ولم يختلف عليه فيه هو ابن عيينة وهو حجة ثقة والله أعلم[20].

رواية الارسال:

قلت: أخرجها الإمام مالك في موطئه عن الزهري مرسلاً، ورواها عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلاً أيضاً[21].

قال ابن عبد البر: والصحيح فيه عن مالك الارسال، لكن قد وصله جماعة ثقات من أصحاب الزهري، منهم ابن عيينة وابن أخي الزهري وزياد وعباس بن الحسن وموسى بن عقبة... [22]. وقال النسائي في الموصول المرفوع: هذا خطأ والصواب مرسل، وقال النسائي: (هذا الحديث خطأ وهم فيه ابن عيينة خالفهُ مالك رواه عن الزهري مرسلاً)[23].

وقال الترمذي: حديث ابن عمر هكذا رواه ابن جريج وزياد من سعد وغير واحد عن الزهري عن سالم عن أبيه نحو حديث ابن عيينة، وروى معمر ويونس بن يزيد ومالك وغير واحد من الحفاظ عن الزهري ان النبي ε ...، وأهل الحديث كأنهم يرون أن المرسل في ذلك أصح ثم نقل عن ابن المبارك والبخاري[24].

الترجيح:

قلت: الحديث المرفوع صححه ابن حبان والبيهقي وابن حزم كما سبق وكذا صححه ابن عبد الهادي وابن الملقن[25]، وهو الأقرب للصواب من وجوه:

---

(20) البيهقي في السنن الكبرى: 4/ 36 رقم (6859).

(21) الامام مالم ، الموطأ: 2/ 315 رقم (526)؛ عبد الرزاق ، المصنف : 3/ 444 رقم (6259).

(22) ابن عبد البر، : الحافظ بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي ت(463هـ) ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزاة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب 1387هـ: 12/ 83- 85.

(23) النسائي ، السنن الكبرى :2/ 429 رقم (2082).

(24) الترمذي ، : محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) ، العلل الكبير ، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي ,المحقق: صبحي السامرائي , أبو المعاطي النوري , محمود خليل الصعيدي ,عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت,الطبعة: الأولى، 1,1409/ 144 رقم (247).

(25) عبد الهادي الحنبلي: محمد بن أحمد (ت: 744 هـ) ، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر , أضواء السلف– الرياض,الطبعة: الأولى، 1428هـ - 2007 مسألة رقم (287)؛ ابن الملقن أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ), البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال ,دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية,الطبعة: الاولى، 1425هـ-2004م: 5/ 225.

الأول: نقل ابن عيينة قول الزهري تحديثه إياه وسماعه منه وإعادته بالوصل وهذا يقطع الشك عن القول بالإرسال.

الثاني: أن سفيان بن عيينة هو اتقن أصحاب الزهري، فقد نقل ذلك ابن المديني وأثنى عليه الثوري والشافعي[26].

قال الذهبي: وما في أصحاب الزهري أصغر سناً منه (أي ابن عيينة) ومع هذا فهو من اثبتهم[27].

الثالث: وقد عرض ابن القيم (رحمه الله) كلام المصححين لإرساله والمصححين لوصله، ثم نقل قول الترمذي.

فقال ابن القيم: يعني ان الحديث لسفيان وحده روى عنه همام وفي هذا نظر لا يخفى فان هماماً قد رواه عن هؤلاء عن الزهري ويبعد ان يكونوا كلهم دلسوه عن سفيان ولم يسمعوه من الزهري، وهذا يحيى بن سعيد مع تثبته واتقانه يرويه كذلك عن الزهري وكذلك موسى بن عقبة. فلا شيء يحكم للمرسلين على الواصلين؟[28].

الرابع: تبين من خلال التخريج أن أصحاب السنن وغيرهم كلهم رووه بالرفع وكذلك من خلال المتابعات لأصحاب الزهري بالرفع وهو إثبات لوصل الحديث ورفعه وهو مقدم على من رواه بالإرسال مع تخطئة ابن حزم لخبر همام بالإرسال وانه قول الجمهور والله أعلم.

المطلب الثاني: الترجيح بالاكثر والاحفظ والالزم.

عن ابي هريرة: ((اذا سمعتم الاقامة فامشوا الى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تسرعوا، فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا))

التخريج:

فيه مسائل الأولى متعلقة بالمتن في قوله (فأتموا) وقوله (فأقضوا) فقد أخرجه البخاري من طريق ابن أبي ذئب ومن طريق شعيب [29]، وأخرجه مسلم والترمذي من طريق معمر عن الزهري[30]، ولمسلم وابن ماجه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري [31]. وأخرجه مسلم أيضاً والترمذي والنسائي في الكبرى من طريق سفيان بن عيينة لم يذكروا لفظة رواية ابن عيينة[32].

---

(26) ابن سعد ، الطبقات الكبرى : 5/ 497.

(27) الذهبي : أبو عبدالله محمد بن أحمد ، ت(748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط/1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1995م:2/ 360.

(28) ابن القيم ، تهذيب السنن: 3/ 1517.

(29) البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256ه)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ρ وسننه وأيامه ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت، ط3، 1987م:1/ 228 رقم (636)، (908).

(30) مسلم: أبو الحسن مسلم الحجاج القشيري النيسابوري ت(261هـ) صحيح مسلم ، تحقيق وتعليق محمد فواد عبد الباقي .دار إحياء التراث العربي –بيروت. 1/ 420 رقم (602)، (151)؛ الترمذي: 1/ 430 رقم (327).

(31) صحيح مسلم: 1/ 420 رقم (602)؛ سنن ابن ماجه: 1/ 255 رقم (775).

(32) صحيح مسلم: 1/ 420 رقم (602)؛ سنن الترمذي: 1/ 432 رقم (329)؛ سنن النسائي : 1/ 300 رقم (934).

الدراسة:

المسألة الأولى: كل أصحاب الزهري رووه بلفظ (فأتمّوا)، قال أبو داود: قال يونس والزبيدي وابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ومعمر وشعيب بن أبي حمزة: (وما فاتكم فأتموا) أما رواية (فأقضوا) فقد أخرجها الإمام أحمد والنسائي في الكبرى وابن حبان[33].

المسألة الثانية: رواية الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب، فالبخاري ومسلم والترمذي أخرجوه عن الزهري عن أبي سلمة وحده وكذا الإمام أحمد في إحدى الروايات [34]. وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وحده به، وأخرجه الإمام أحمد وأبو داود وابن خزيمه [35]، فجمعوا بينهما أي: أبو سلمة وسعيد. قال الحافظ ابن رجب: كان الزهري يروي هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ويرويه أيضاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وروى جماعة من أصحاب الزهري عنه عن سعيد وحده، ورواه آخرون عنه عن أبي سلمة وحده، وجمع بعضهم منهم عبيد الله بن عمر وابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ويونس بن يزيد[36].

وقال الدارقطني: هو محفوظ، كان الزهري ربما أفرده عن أحدهما وربما جمعه[37]، قلت: هو ذاك فقد قال الحافظ ابن حجر: والصحيح انه عن الزهري عنهما وتصرف الشيخين يشهد لذلك[38].

قلت: فيما يتعلق بلفظ ((فأتموا)) أنها في الصحيحين لكن نقل الإمام ابن عبد الهادي أن مسلماً أخرجه أيضاً بلفظ ((واقض ما سبقك))[39].

لكن تبقى لفظة ((فأتموا)) هي مما أخرجه الأئمة الستة كذا قال الإمام الزيلعي [40]. وأما أن ابن عيينة انفرد بلفظة ((فأقضوا))، فالصحيح انه لم ينفرد بها فقد قال ابن الملقن ان ابن أبي ذئب تابع ابن عيينة

---

(33) الامام احمد في المسند: 2/ 270 رقم (7651)؛ سنن النسائي : 1/ 300 رقم (936)؛ صحيح ابن حبان: 5/ 521 رقم (2145).

(34)الامام احمد في المسند: 2/ 270 رقم (7252).

(35)الامام احمد في المسند: 2/ 386 رقم (10893)؛ سنن أبي داود: 1/ 156 رقم (572)؛ صحيح ابن خزيمة: 3/ 72 رقم (1646).

(36) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ), شرح علل الترمذي ، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد , مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن , الطبعة: الأولى، 1407هـ/ 1987م: 1/ 232 رقم (8999).

(37) الدار قطني ، :أبو الحسن علي بن عُمَر بن أحمد بن مهدي(ت385ه), العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، تحقيق وتخريج : محفوظ الرحمن زين الله السلفي, دار طيبة - الرياض.,الطبعة الاولى 1405 ه: 9/ 332.

(38) ابن حجر ، احمد بن علي العسقلاني ت(852هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة - بيروت 1379هـ. : 3/ 565.

(39) الذهبي ، تنقيح التحقيق: 2/ 506.

(40) الزيلعي ، جمال الدين عبد الله بن يوسف ت(702هـ) ، نصب الراية في تخريج احاديث الهداية ، تحقيق محمد يوسف البنوري .دار الحديث –مصر,1357هـ: 2/ 200.

في هذه اللفظة ومما يشهد لها أن البخاري في ((القراءة خلف الإمام)) أخرج الحديث بلفظ فأقضوا برواية ابن أبي ذئب عن الزهري، لكن في صحيح ابن حبان من حديث ابن أبي ذئب عن الزهري ((وما سبقتم فأتموا))، وكذا أخرج البخاري في جزء القراءة خلف الإمام عن محمد بن كثير عن سليمان عن الزهري عن أبي سلمة رووه ((وأقضوا ما سبقكم)) [41]. واعترض الإمام الزيلعي على مسألة تفرد ابن عيينة فرّد على الإمام أبي داود والامام البيهقي، فقال: وفيما قالوه نظر[42].

وكذا ذكر ابن الجوزي ان رواية ((فأقضوا)) أخرجها الشيخان في صحيحهما، والصحيح أنهما لم يخرجهما بهذه اللفظة، ثم بدأ يعرض رواة الحديث والفاظهم فيها فقال: روى أبو سلمة وابن سيرين وأبو رافع كلهم عن أبي هريرة ((فأقضوا)) وكذلك روى أبو ذر وأنس عن رسول الله ε ((وأقضوا))، وروى جماعة عن أبي هريرة ((فأتموا)) منهم ابن أبي ذئب[43]، وإبراهيم بن سعد ومعمر بن راشد وشعيب عن الزهري[44].

الترجيح:

فالباحث مع أنه لا يختار قول انفراد ابن عيينة بلفظ ((فأقضوا)) وان اعتراض الزيلعي وابن الملقن في محله، لكن يرجح لفظ (فأتموا) للقرائن الآتية:

1. أن أصحاب الصحاح والسنن كلهم أخرجوا هذه اللفظة وان الإمامين البخاري ومسلم لم يخرجا ((فأقضوا)).
2. إن الإمام مسلم خطأ ابن عيينة على هذه اللفظة فقال: وأخطأ ابن عيينة فيها[45].
3. ان الامام البيهقي ذكر اختلاف الرواية في الحديث (فأتموا) و(فأقضوا) فقال: والذين قالوا فأتموا أكثر وأحفظ وألزم لأبي هريرة فهو أولى[46].
4. ذهب ابن الجوزي إلى ترجيح رواية فأتموا فقال: وما ذهبنا إليه أكثر وأقوى ثم يحمله على أن يكون المعنى فأتموا قضاءً[47]، قلت: وهو أي أن المعنى واحد هو ما ذهب إليه ابن دقيق العيد فقال: وقد اختلف في هذه اللفظة وكلاهما صحيح، وكذا ابن عبد الهادي فقلت: انه ليس بين اللفظتين فرق، فان القضاء هو الاتمام في عرف الشارع، قال تعالى: (فاذا **قضيتم مساكنكم فاذكروا اله2 كذكركم**

---

(41) ابن الملقن ، البدر المنير: 4/ 403.

(42) الزيلعي ، نصب الراية: 2/ 200.

(43) قلت ابن أبي ذئب رويت عنه باللفظتين ((فأتموا، فأقضوا)) كما تقدم.

(44)ابن الجوزي :جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت : 597هـ) ، التحقيق في مسائل الخلاف ،المحقق : مسعد عبد الحميد محمد , دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة : الأولى ، 1415: 1/ 488.

(45) ابن عبد الهادي ، : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت : 744هـ), المحرر في الحديث ، المحقق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي ,دار المعرفة - لبنان / بيروت,الطبعة : الثالثة ، 1421هـ - 2000م:1/ 252.

(46) البيهقي ، السنن الكبرى: 2/ 423.

(47) ابن الجوزي ، التحقيق في مسائل الخلاف: 1/ 488.

اباءكم أو أشد ذكراً فمن الناس من يقول ربنا إينا في الدنيا وما له في الأخرة من خلاق) [48]، وقال تعالى: **(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل اله4 ةأذكرو اله7 كثيراً لعلكم تفلحون)**. [49][50].

المطلب الثالث: الترجيح ببيان الوهم والخطأ.

عن ميمون ان فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي ε عنها فقال: ((القوها وما حولها وكلوه)).

التخريج:

ورد هذا الحديث برواية الزهري باختلاف فيه سنداً ومتناً، أما السند: ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: فقد جاء من طريق سفيان بن عيينة والاوزاعي ومالك ثلاثتهم عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة. أخرجها البخاري عن هؤلاء الثلاثة[51]. وأخرج البخاري من طريق عبدان، أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري بنحوه[52]. وأخرجه أيضاً من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس ... بنحوه [53]. وكذا أخرجه النسائي من طريق مالك وسفيان بن عيينة عن الزهري به[54]. وهو في مسند الإمام أحمد كذلك والمعجم للطبراني وصحيح ابن حبان [55]. وكذلك رواية عن معمر يوافق فيها مالكاً وسفياناً عند عبد الرزاق وأحمد[56].

الثاني: خالف فيه معمر بقية أصحاب الزهري مالك وابن عيينة ويونس وغيرهم فرواه (أي معمر) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. فقد روى الإمام أحمد من طريق محمد ابن جعفر ومن طريق عبد الرزاق، وفيه مخالفة للمتن أيضاً[57].

الثالث: طريق ابن جريج وقد خالفهم أيضاً فرواه من طريق ابن عمر، فقد أخرج الطبراني قال: حدثنا بكر بن سهل، أنا شعيب بن يحيى، أنا عبد الجبار بن عمر عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: سُئل رسول الله ε عن فأرة وقعت في سمن فقال: ((أطرحوها وما حولها وكلوه إن كان جامداً))[58].

---

(48) البقرة آية 200.

(49) الجمعة آية 10.

(50) الذهبي ، تنقيح التحقيق: 2/ 506.

(51) صحيح البخاري: 5/ 2105 رقم (5538) و(5218).

(52) المصدر السابق: 5/ 2105 رقم (5539) و(5219).

(53) المصدر السابق: 5/ 2105 رقم (5540) و(5220).

(54) سنن النسائي: 7/ 201 رقم (4258) و(4269).

(55) الامام احمد في المسند: 26 رقم (759)؛ صحيح ابن حبان: 4/ 234 رقم (1392).

(56) عبد الرزاق في المصنف: 1/ 84 رقم (279)؛ المسند: 13/ 42 رقم (7602)؛ قلت: عبد الرزاق سمع الحديث مباشرة من معمر مرة ومرة عن عبد الرحمن بن بزدوية عن معمر.

(57) الامام احمد في المسند: 13/ 42 رقم (7177) و(7601).

(58) الطبراني ، المعجم الأوسط: 3/ 257 رقم (3077).

قلت: لرواية ابن جريج متابعة أخرجها الدارقطني حيث تابع يحيى بن أيوب ابن جريج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ... [59].

أما المتن:

فقد خالف معمر في روايته التي خالف فيها بقية أصحاب الزهري بزيادة في المتن بقوله ((وأن كان مائعاً فلا تأكلوه)) وبلفظ آخر ((فلا تقربوه)) كما في تخريج القول الثاني. قلت: معمر لم ينفرد بهذه اللفظة فقد رواها إسحق بن راهوية عن ابن عيينة عند ابن حبان بقوله ((وان كان ذائباً فلا تقربوه))[60].

الدراسة:

يتبين من خلال التخريج اختلاف الروايات سنداً ومتناً، فأما السند فان عامة أصحاب الزهري رووه عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة، خالفهم في ذلك معمر بروايته عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وكذا خالفهم ابن جريج في روايته عن سالم عن ابن عمر. ونقل الحافظ ابن حجر طريق عامة أصحاب الزهري وطريق مخالفهم ((معمر)) عن الزهري في الزهريات، أنه قال: ((الطريقان عندنا محفوظان، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر))[61]. وأيد هذا القول الشيخ أحمد شاكر فقال: وهذا هو الحق الذي لا مرية منه، وعندي أن مرجع التعليل كلمة سفيان بن عيينة التي رواها البخاري وما هي بعلة[62]، ولذلك قال الحافظ ابن حجر ((وكون سفيان بن عيينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة لا يقتضي أن لا يكون له عنده إسناد آخر، ثم ان معمراً من أحفظ الناس في الزهري فقد نقل عن ابن معين ان معمراً أثبت في الزهري من ابن عيينة [63]، وقد حفظ معمر عن الزهري هذا الحديث من الوجهين من حديث ميمونة وأبي هريرة فلا يكون إثبات أحدهما نافياً للآخر ولا علة له، بل أن معمراً حفظه بإسناد آخر عن أبي هريرة من غير رواية الزهري عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة .... [64]))[65].

---

(59) الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: 385هـ), سنن الدارقطني ، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم,مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان,الطبعة: الأولى، 1424هـ 4/ 291 رقم (80).

(60) صحيح ابن حبان: 4/ 234 رقم (1392).

(61) ابن حجر ، فتح الباري: 1/ 344.

(62) هامش المسند: 7/ 31.

(63) ابن حجر: الحافظ احمد بن علي العسقلاني، ت(852هـ)، تهذيب التهذيب ، ط/1، دار الفكر –بيروت، 1404هـ-1984. 10/ 244 بتصرف.

(64) مسند أحمد: 2/ 265 رقم (7591).

(65) ابن حجر ، فتح الباري: 9/ 668.

الترجيح: أولاً: فيما يتعلق بالإسناد فإني أختار إلى ترجيح القول الأول للقرائن الآتية:

أ- ان عامة أصحاب الزهري رووه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة يوافقهم معمر في إحدى روايتيه عن الزهري.

ب- أن البخاري خطّأ رواية معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فقال: هو خطأ وكذا وهّم أبو حاتم هذه الرواية، وقال الترمذي بعد أن ذكرها فقال: غير محفوظ [66]، أما من اعتذر لرواية معمر وقال ان الطريقين محفوظان مستدلاً بان معمر أحفظ من غيره من أصحاب الزهري وكان لا يقدم عليه في الزهري سوى مالك. قلت: قد جاءت الرواية عن مالك وهو أحفظ من معمر في الزهري بخلاف ما رواه معمر، ثم ان عامة أصحاب الزهري قد قالوا بغير إسناد معمر، وما تخطئة البخاري وتوهيم أبي حاتم وقول الترمذي غير محفوظ إلا دليل على ذلك ومن اعتذر للإمام معمر بأنه حفظ الحديث بإسنادين كما قال الحافظ ابن حجر. فنقول: لِمَ لم يحفظه غيره من أصحاب الزهري أو يطلع عليه، وهل يمكن أن نصّوب روايته على بقية روايات أقرانه من أصحاب الزهري؟!. ثم أن تعدد روايات أصحاب الزهري بالإسناد نفسه يشير إلى خطأ المقابل والله أعلم. أما ما قيل بأن الإمام معمر حفظ الحديث بإسناد آخر عن أبي هريرة من غير رواية الزهري فنقول: قد كان ذلك ومع هذا فهو ليس متعلقاً برواية أصحاب الزهري عن الزهري والله أعلم.

ج- أما رواية ابن جريج فهي ضعيفة قال أبو نعيم فقال بعد أن ساق الرواية: غريب من حديث الزهري لم يروه عن أبي جريج إلا يحيى بن أيوب[67]. وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق الدارقطني: والطريق إليه غير قوي والصحيح أنه موقوف عن ابن عمر غير مرفوع [68]، وضعف الذهبي الرواية [69]. وأما متابعة يحيى بن أيوب فهي ضعيفة أيضاً، قال أبو حاتم ثم يحيى: لا يحتج به [70]، وأعله عبد الحق به[71].

---

(66) ينظر: سنن الترمذي: 3/ 312 رقم (1798)؛ ابن أبي حاتم :أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي،الرازي (ت: 327هـ) ، العلل ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي,مطابع الحميضي,الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م: 2/ 12؛ ابن حجر ، فتح الباري: 1/ 344.

(67) الاصفهاني ، أبو نعيم ، حلية الاولياء وطبقات الأصفياء، السعادة، مصر: 3/ 380.

(68) البيهقي السنن الكبرى: 1/ 354 رقم (20115).

(69) الذهبي ، تنقيح التحقيق: 2/ 95 رقم (490).

(70) ابن ابي حاتم ، الإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ت(327هـ) ، الجرح والتعديل ، دار إحياء التراث العربي –بيروت ,1271هـ-1952م:9/ 128؛ ابن القطان ، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت : 628هـ) ، بيان الوهم والايهام في كتاب الأحكام, المحقق : د. الحسين آيت سعيد,دار طيبة – الرياض,الطبعة : الأولى ، 1418هـ-1997م: 4/ 275.

(71) ابن الملقن ، البدر المنير: 5/ 24.

ثانياً: ما يتعلق بالمتن:

فزيادة معمر قد ردها جملة من أهل النقد منهم ابن عبد الهادي عندما تكلم عن زيادة الثقة، فقال: كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها كزيادة مالك، وفي موضع يغلب الظن صحتها .... إلى ان قال: وفي موضع يجزم يخطأ الزيادة، كزيادة معمر ومن وافقه قوله ((وان كان مائعاً فلا تقربوه))[72]. وقد قدح الحافظ ابن حجر بصحتها بعد ان ذكر رواية البخاري للحديث، فقال: وهذا يقدح في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب لأنه لو كان عنده مرفوعاً ما سوّى في فتواه بين الجامد وغير الجامد، وليس الزهري ممن يقال في حقه: لعله نسي الطريق المفضلة المرفوعة، لأنه كان أحفظ الناس في عصره فخفاء ذلك عنه في غاية البعد [73]. وقال الشيخ شعيب: رجاله ثقات رجال الشيخين إلا أن معمراً أخطأ فيه:

1. أخطأ في إسناده فرواه الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وقد خالفه أصحاب الزهري فرووه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونه.
2. أخطأ في متنه فزاد فيه زيادة غريبه وهي: ((وإن كان مائعاً فلا تقربوه))[74].

المطلب الرابع: الترجيح ببيان خطأ التحديث من الحفظ لمن اشتهر بالتحديث من الكتاب.

عن أبي هريرة ((يوشك أن يكون أقصى مسالح[75] المسلمين سلاح، وسلاح قريب من خيبر)).

التخريج: قلت روي هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً. أما المرفوع فروى من طريقين:

الطريق الأول: أخرجه الطبراني من طريق هشام بن عمار عن سعيد بن يحيى اللخمي، حدثنا يونس بن يزيد عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب الخزاعي وأبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة τ قال: سمعت رسول الله ε يقول .... الحديث[76].

الطريق الثاني: رواه تمام من طريق ابن ذهب، قال: أخبرني جرير بن حازم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ε .... الحديث[77].

---

(72) الذهبي ، تنقيح التحقيق المقدمة: 73؛ وينظر: الزيلعي ، نصب الراية: 1/ 337.

(73) ابن حجر ، فتح الباري: 9/ 669.

(74) هامش مسند الإمام أحمد: 2/ 265 رقم (7591).

(75) مسالح: القوم الذين يحفظون الثغور من العدو، وسموا بذلك لأنهم يكونون ذوي سلاح، أو لأنهم مكن المسلحة، وهي كالثغر والمرقب يكون فيه أقوام يرقبون العدو لئلا يطرقهم غفلة، فإذا رأوه علموا أصحابهم ليتأهبوا له. ومسالح: وهو موضع قريب من خيبر. ابن الاثير ، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمود الجزري ت(606هـ) ، النهاية الحديث والأثر ، تحقيق طاهر احمد الزاوي ,ومحمود محمد الطناحي ,المكتبة العلمية –بيروت ,لبنان ,1399هـ-1979م: 21/ 388.

(76) الطبراني ، المعجم الأوسط: 7/ 24 رقم (6743)؛ الطبراني ، المعجم الصغير: 1/ 385 رقم (644)؛ الطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (المتوفى: 360هـ), مسند الشاميين ، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد , مؤسسة الرسالة – بيروت,الطبعة: الأولى،1405/1984(تساليم): 3/ 227 رقم (2140).

(77) تمام بن محمد ، فوائد تمام: 2/ 236 رقم (16120).

أما الطريق الموقوف: فرواه الحاكم من طريق ابن وهب قال أخبرني يونس عن الزهري عن سالم أنه سمع أبا هريرة يقول .... الحديث[78].

الدراسة:

روي هذا الحديث من طريقين مرفوعين أحدهما عن واحد من أصحاب الزهري عنه، والآخر أخرجه تمام من غير طريق وليس الطريق محلاً لدراستنا.

وروي أيضاً من طريق موقوف من قول أبي هريرة τ، وقد قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث رواه سعدان عن يونس عن الزهري عن قبيصة بن ذئب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ε قال: ((يوشك أن يكون أقصى مسالح المسلمين بسلاح))، قال أبو حاتم: ورواه الزهري عن سالم سمع أبا هريرة موقوفاً[79]، قال الطبراني: لم يرده عن الزهري إلا يونس انفرد به سعيد بن يحيى وسليمان ابن عبد الرحمن يقول سعد بن يحيى اللخمي.

وقال الدارقطني: يرويه الزهري واختلف عنه: فرواه سعيد بن يحيى المعروف بسعدان اللخمي عن يونس عن الزهري عن سالم عن قبيصة وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ε، وردهم فيه.

وخالفه القاسم بن فيروز أفرده عن يونس عن الزهري عن سالم عن أبي هريرة موقوفاً وقال فيه: قال الزهري: حدثني سعيد بن خالد عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي هريرة موقوفاً أيضاً وهو الصواب[80].

الترجيح: تبين من خلال التخريج والدراسة ان الحديث روي من طريقين أحدهما مرفوع والآخر موقوف، والراجح من الطريقين الموقوف للقرائن الآتية والله أعلم.

1- قال أبو حاتم في الروايتين بعد ان ساقهما: الموقوف أشبه، وقال ابن أبي حاتم لأبيه: وما تنكر أن يكون سمع منهما؟ قال: أنكر؛ فإنه لا يحتمل أن يكون هذا من حديث قبيصة.

2- ترجيح أبي حاتم أن يكون سعيد بن يحيى (سعدان) قد سمع الحديث من يونس بمكة أو المدينة ويونس لم تكن معه كتبه، ويونس من أوثق أصحاب الزهري إذا حدث من كتابه أما إذا حدث من حفظه فلا، فقد قال وكيع: رأيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت أن يقيم لي إسناد حديث، فلم يقمه، وسعدان سمع منه بمكة لان حديثه وحديث أبي ضمرة وسليمان بن بلال وطلحة بن يحيى متقارب[81].

---

(78) الحاكم ، ابو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، ت(405هـ) ، المستدرك على الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، وفيه تعليقات الذهبي في التلخيص، ط/ 1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1411هـ-1990م.: 4/ 556 رقم (8559) و(8624).

(79) ابن ابي حاتم ، علل الحديث: 1/ 660.

(80) علل الدارقطني: 11/ 145.

(81) ينظر: ابن ابي حاتم علل الحديث : 1/ 660 بتصرف.

3- مع توثيق أئمة النقد ليونس بن يزيد كابن معين والنسائي والعجلي وغيرهم [82]. إلا أن بعضهم نسب إليه بعض الوهم كالإمام أحمد بن حنبل حين سئل عن اثبت أصحاب الزهري، قال: معمر، قيل له: فيونس؟ قال روى أحاديث منكرات، وقال أيضاً: يونس كثير الخطأ وعقيل أقل منه[83].

وقال الحافظ ابن حجر: انه ثقة إلا ان في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفير غير الزهري خطأ[84].

4- يحتمل ان من وثق يونس في الزهري مطلقاً اعتمد على روايته من كتابه وهذا صحيح إلا أن روايته من غير كتابه هي التي وصفت بالوهم والخطأ، فهذا الإمام أحمد قال: ((وما أحد أعلم بحديث الزهري من معمر إلا ما كان من يونس فإنه كان يكتب كل شيء هناك، وكذا قال ابن المبارك))[85].

ووافق ابن مهدي الإمام أحمد بعد أن نقل قول ابن المبارك (ان كتابه صحيح، وأنا أقول: كتابه صحيح)[86]. وقال ابن المديني: ان يونس اثبت الناس في الزهري بما كان يروي من كتابه [87]. لذا أنكر عليه هذا الحديث لأنه رواه في مكة أو المدينة وكتبه لم تكن معه وقد ثبت وهمه وخطأه إذا حدّث من حفظه بما قاله وكيع. والله أعلم.

المبحث الثالث: أثر اختلاف مراتب القبول في الترجيح

المطلب الأول: الترجيح ببيان ضعف الراوي بالنسبة لأهل بلد.

قال الزهري: ((لم يكن يُقصُ على عهد رسول الله ε ولا أبي بكر، وكان أول من قصّ تميم الداري، استأذن عمر بن الخطاب أن يقص على الناس قائماً، فأذن له عمر)).

---

(82) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: 233هـ) ، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ، المحقق: أحمد محمد نور سيف ,مكتبة الدار - المدينة المنورة ,الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988م 308؛ الحافظ المزي ، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، ت(742هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط/1 مؤسسة الرسالة بيروت، 1400هـ-1980م: 32/ 557؛ أبو الحسن العجلي: أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، معرفة الثقات ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البنوني ,ط/ 1,مكتبة الدار –المدينة المنورة -1405هـ-1985م: 488.

(83) المصدر السابق: 32/ 557.

(84) ابن حجر ، تقريب التهذيب: رقم7919.

(85) الامام احمد ، : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ) ، العلل ومعرفة الرجال ، المحقق: وصي الله بن محمد عباس , دار الخاني , الرياض ,الطبعة: الثانية، 1422 هـ - 201 م : 1/ 172؛ الحاف المزي ، تهذيب الكمال: 32/ 554.

(86) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل: 9/ 248.

(87) ابو يوسف ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت: 277هـ) ، المعرفة والتاريخ ,المحقق: أكرم ضياء العمري,مؤسسة الرسالة، بيروت,الطبعة: الثانية، 1401 هـ- 1981 م: 2/ 138.

قلت: نقل الحافظ ابن حجر عن ابن راهويه أخرجه في مسنده عن بقية بن الوليد بلفظ ((فلما كان زمن عمر أستأذنه تميم الداري فأشار إليه انه الذبح))[88].

التخريج: الحديث ورد من طريقين:

الأول: عن بقية بن الوليد به عن السائب بن يزيد.

الثاني: فرواه معمر وإسامة وإبراهيم مرسلاً من قول الزهري.

فالأول: أخرجه أحمد ومن طريقه ابن عساكر من طريق يزيد بن عبد ربه [89]. وأخرجه ابن أبي عاصم عن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي [90]. والطبراني والبيهقي عن محمد بن مصفى [91]، وأبو نعيم من طريق إسحق بن راهويه[92]، وأبو زرعة الدمشقي من طريق حيوة بن شريح[93].

((كلهم: يزيد والحوطي ومحمد وابن راهويه وخيوة عن بقية بن الوليد به)).

أما الثاني: فأخرجه الإمام عبد الرزاق عن معمر [94]، وأخرجه ابن شبة عن الزبيدي وكذلك من طريق إسامة بن زيد ومن طريق إبراهيم بن سعد[95].

الدراسة:

ظهر من خلال التخريج ان الحديث روي موصولاً ومرسلاً، والموصول هو عن بقية بن الوليد عن السائب ولابد لنا هنا من وقفة في بيان حال بقية فهو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب، الكلاعي، الحميري، أبو يحمد الحمصي[96]. قال فيه ابن المبارك: كان صدوقاً ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر، وإذا اجتمع مع إسماعيل بن عياش فبقية أحب إليّ، وقال: نعم الرجل بقية لولا انه يكني الأسماء ويسمي

---

(88) ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحم د العسقلاني (المتوفى : 852هـ) ، اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر ,الطبعة : الأولى ، 1415 هـ - 1994 م : مسند السائب بن يزيد: 5/ 55.

(89) الامام احمد ، المسند: 24/ 489 رقم (15715)؛ ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571ه)، تاريخ دمشق ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر ، 1995م. 11/ 79.

(90) أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ) ، المذكر والتذكير والذكر ، تحقيق: ياسر خالد بن قاسم الردادي, دار المنار – الرياض,1413هـ: رقم (3).

(91) الطبراني ،المعجم الكبير: رقم (6656)؛ مسند الشاميين: 3/ 10 رقم (1700)؛ البيهقي ، أبو بكر احمد بن الحسين بن علي (ت458ه)، ت شعب الإيمان ، حقيق: د. عبد العالي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الرياض، ط 1، 2003م. 3/ 267 رقم (1633).

(92) الاصبهاني ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (المتوفى: 430هـ) ، معرفة الصحابة ،تحقيق: عادل بن يوسف العزازي,دار الوطن للنشر، الرياض,الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998 م 1/ 448 رقم (1288).

(93) ابو زرعة، التاريخ : 1/ 647 رقم (1915).

(94) عبد الرزاق في المصنف: 3/ 219 رقم (5400).

(95) عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (ت: 262هـ)، تاريخ المدينة ،حققه: فهيم محمد شلتوت,طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد – جدة,1433 هـ: 1/ 11-12.

(96) .ينظر: البخاري ، التاريخ الكبير : 342/5

الكنى، كان دهراً يحدثنا عن أبي سعيد الوضاحي فإذا هو عبد القدوس، وعبد القدوس هذا هو ابن حبيب، متروك الحديث[97].

وقال ابن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات ضعيفاً عن غير الثقات، وقال العجلي نحو ذلك، وقال ابن المديني: صالح فيما روى عن أهل الشام وأما عن أهل الحجاز فضعيف جداً. وقال الإمام أحمد: توهمت ان بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أُتي، وعلّق ابن حبان على قول أحمد لم يسبر أبو عبد الله رحمه الله شأن بقية .... إلى أن قال: ان بقية امتحن بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء في حديثه ويسوونه، فالتزق ذلك كله به. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان فلا يؤخذ عنه لأنه لا يدري عمن أخذه. وقال ابن عدي: يخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت وإذا روى عن غيرهم خلط وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه. وقال ابن القطان: بقية يدلس عن الضعفاء ويستبيح ذلك وهذا ان صح مفسد لعدالته واعتذر له الذهبي فقال: نعم والله صح هذا منه ان يفعله وصح عن الوليد بن مسلم بل وعن جماعة كبار فعلُهُ، وهذه بلية منهم ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد، وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس انه تعمد الكذب، هذا أقل ما يعتذر به عنهم. وقال ابن رجب في شرح العلل: وهو مع كثرة رواياته عن المجهولين الغرائب والمناكير فإنه إذا حدث عن الثقات المعروفين ولم يدلس فإنما يكون حديثه جيداً عن أهل الشام... أما مروياته عن أهل الحجاز [98]، وأهل العراق فكثيرة المخالفة لروايات الثقات، وقد أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم شاهداً واحداً توفي سنة 197هـ[99].

---

(97) ابن سعد ، الطبقات الكبرى : 7/ 469 وكنيته ذكرها الدارقطني في المؤتلف والمختلف: 4/ 2343.

(98) ينظر: الذهبي ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 3/ 357.

(99) ينظر ترجمته في الطبقات: 7/ 469؛ تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: 1/ 235؛ الإمام أحمد ، العلل : رقم (2624)؛ البخاري ، التاريخ الكبير: 2/ 150؛ الجوزجاني ، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي (ت259هـ)، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث اكادمي، فيصل آباد- باكستان: رقم (312)؛ العجلي ،أبو الحسن احمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت261هـ)، تاريخ الثقات ، دار الباز، ط(1)، 1984م: 1/ 250؛ العقيلي ،أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (ت 322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية- بيروت، ط(1)، 1984م: 1/ 181؛ ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل: 2/ 434؛: أبو حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، الدارمي، البستي (ت354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي- حلب، ط(1)، 1396هـ: 1/ 229؛ ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: 2/ 72؛ الدار قطني ، الضعفاء والمتروكون: رقم (630)؛ الحاف المزي ، تهذيب الكمال: 4/ 192؛ الذهبي ، ميزان الاعتدال: 1/ 331؛ ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي : 2/ 610.

الترجيح:

يرى الباحث والله أعلم ان الرواية المرسلة هي الصحيحة لما يأتي:

1- ان الرواية الموصولة هي من رواية بقية بن الوليد، وبقية هنا روى عن السائب ابن يزيد وهو حجازي، وروايات بقية عن أهل الحجاز ضعيفة جداً كما ذكر ابن المديني وابن عدي وابن رجب وغيرهم انه إذا حدث عن أهل الشام فهو صالح وعن أهل الحجاز والعراق فهو ضعيف جداً ويخلط ويخالف روايات الثقات، كما ان رواة الطريق عن بقية فيهم أبو عمران موسى بن مروان التمار البغدادي وهو مقبول كما قال الحافظ ابن حجر[100].

2- ان رواية الطريق الثاني التي خالفت الرواية الموصولة رويت عن معمر والزبيدي وأسامة وإبراهيم وهم أحفظ والزم للإمام الزهري، ثم أن رواة هذا الطريق أوثق من رواة الطريق الأول فإبراهيم بن سعد ثقة، ومعمر ثقة ثبت، أثبت الناس في الزهري وأسامة بن زيد صدوق[101].

فعلى هذا تكون الرواية المرسلة هي أصح من الرواية الموصولة مع ان مرسلات الزهري غير مقبولة عن أئمة النقد والله أعلم.

المطلب الثاني: الترجيح ببيان ضعف الراوي واختلاطه.

عن ابي هريرة: ((من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق، فلا بأس به، ومن أدخل فرساً بين فرسين، وقد أمن أن يسبق فهو قمار))

التخريج:

قلت: روي من طريق يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ε. من هذا الطريق أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن ماجه والبيهقي [102]. وأخرجه أبو داود من طريق عباد بن العوام عن سفيان به [103]. وأخرجه أيضاً من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن الزهري[104]. وأخرجه الدارقطني من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم وكذا البزار والبيهقي [105].

---

(100) ابن حجر ، التقريب: 835.

(101) ابن حجر ، التقريب: 985، 108، 541، 124.

(102) الامام احمد ، المسند: 16/ 326 رقم (10557)؛ ابن ابي شيبة ، المصنف: 12/ 499 رقم (34238)؛ سنن ابن ماجه: 2/ 960 رقم (2876)؛ البيهقي ، السنن الكبرى: 10/ 34 رقم (19770).

(103) سنن أبي داود: 3/ 30 رقم (2579).

(104) سنن أبي داود: 3/ 30 رقم (2580).

(105) سنن الدارقطني: 4/ 111 رقم (33)؛ مسند البزار: 14/ 229 رقم (7794)؛ سنن البيهقي الكبرى: 2/ 34 رقم (19770).

وأخرجه أبو نعيم من طريق إسحق بن راهويه عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن الزهري به[106].

الدراسة:

روي هذا الحديث من طريقين أحدهما رفعه والآخر وقفه فرواية المرفوع جاءت من طريق سفيان بن حسين وسعيد بن بشير وبقية الروايات جاءت موقوفة على سعيد بن المسيب. ومدار من رفعه على سفيان وسعيد وهنا لابد لنا من وقفة في بيان حاليهما:

فسفيان بن حسين السلمي، أبو الحسن، ثقة يخطئ في حديثه كثيراً مات بالري في خلافة المهدي[107].

ووثقه ابن معين والعجلي لكن اتفقوا على أن روايته عن الزهري فيها تخاليط، وقد ذكره ابن حبان في الثقات والمجروحين وبعد بيان سبب جرحه، قال في ثقاته: ويجب ان يمحى اسمه من كتاب المجروحين. وقال أبو حاتم: سمعت ابن معين يقول: سفيان بن حسين ليس به بأس. وقال ابن معين أيضاً عنه: ثقة، وكان يؤدب المهدي وهو صالح، وحديثه عن الزهري قط ليس بذاك، وإنما سمع من الزهري بالموسم. ثم قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري، وقال الذهبي: يروي عن الزهري مضطرب فيه[108].

أما سعيد بن بشير فقد قال عنه ابن القطان وكفانا: فقد ضعف بالجملة[109].

الترجيح:

قلت: علة الخبر في الروايتين تكمن فيمن رفعه، لذا فالباحث يرجح الخبر موقوفاً على سعيد بن المسيب للأسباب الآتية:

1. ان سفيان بن حسين وان كان ثقة إلا أن جمعاً من النقاد اتهموا حديثه عن الزهري بالخلط والضعف وذكروا سبب تضعيفه عن الزهري، كما بيّن ابن حبان أيضاً فقال: يروي عن الزهري المقلوبات وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الإثبات وذلك ان صحيفة الزهري اختلطت عليه فكان يأتي بها على التوهم، فالإنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري والاحتجاج بما روى عن غيره[110].

---

(106) الاصفهاني ، حلية الاولياء: 6/ 127.

(107) ابن سعد ، الطبقات الكبرى : 9/ 314.

(108) ينظر: ابن سعد ، الطبقات الكبرى: 9/ 314؛ ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل: 4/ 327؛ ابن حبان ، الثقات : 6/ 404؛ العجلي ، الثقات : 1/ 189؛ الذهبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ،اعتنى به ووضع حواشيه: عمرو شوكت، ومعه ذيل الكاشف: للإمام الحافظ أبي زرعة العراقي (ت 826هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1)، 2007م: 1/ 448؛ ابن حجر ، التقريب: 244.

(109) ابن القطان ، بيان الوهم والإيهام: 3/ 479؛ ابن حجر ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :19هـ. 1989م.: 4/ 300؛ الالباني ,محمد ناصر الدين (ت : 1420هـ), إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، إشراف: زهير الشاويش,المكتب الإسلامي – بيروت,الطبعة: الثانية 1405هـ/ 1985م:5/ 340.

(110) ابن حبان ، المجروحين: 1/ 358.

وقال أبو حاتم عن حديث سفيان: أحسن أحواله ان يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد قوله[111].

وأخرجه الإمام مالك فقال: حدثني يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول: (ليس برهان الخيل بأس إذا دخل فيها محلل، فإن سبق اخذ السبق، وإن سُبق لم يكن عليه شيء)[112].

2. السبب الثاني يعود إلى ان الثقات الاثبات قد خالفوا سفيان وسعيد فرووه عن الزهري عن سعيد بن المسيب وقالوا: وهو الصواب. قال أبو داود: رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم وهذا أصح عندنا[113].
3. أما طريق أبي نعيم الذي أخرجه من طريق ابن راهويه، فقد قال عقبة: غريب من حديث سعيد، تفرد به الوليد.

وقد ردَّ الإمام الدارقطني على هذا الطريق فقال: هذا غلط إنما هو عن سعيد بن بشير [114]. وأما قول البزار: لا نعلم رواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة إلا سفيان. قلت: رواه سعيد بن بشير عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة كما في التخريج. وقد رواه الحاكم أيضاً من طريق سفيان وسعيد، وقال: تابع سعيد سفياناً عن الزهري وأقام إسناده[115].

4. أما طريق أبي نعيم أخرجه من طريق الوليد بن مسلم، ولكن وقع فيه (سعيد بن عبد العزيز) فكان ((سعيد بن بشير)) وقال: (غريب من حديث سعيد تفرد به الوليد)[116].

وقال الشيخ الالباني: هو وهم، لا أدري ممن هو، ووددت ان أقول: أنه خطأ من الناسخ أو الطابع فصدني عن ذلك ان ابا نعيم أورده في ترجمة سعيد بن عبد العزيز في جملة أحاديث له، فهو غلط من بعض رواته والله أعلم[117].

المطلب الثالث: الترجيح ببيان قلة الضبط.

عن ابي هريرة ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع))

التخريج: روي هذا الحديث بطرق موصولة وأخرى مرسلة وبألفاظ متعددة، أما الطرق الموصولة فهي كالاتي:

---

(111) ابن حجر ، التلخيص الحبير: 4/ 300.

(112) الامام مالك ، الموطأ 2/ 468 رقم (1001).

(113) سنن ابي داود: 3/ 30 رقم (2580).

(114) الدارقطني ، العلل : 9/ 161.

(115) الحاكم ، المستدرك على الصحيحين : 2/ 125 رقم (2536).

(116) الاصفهاني ، حلية الاولياء: 6/ 127.

(117) الالباني ، إرواء الغليل: 5/ 342.

طريق ابن المبارك أخرجه الإمام أحمد بلفظ ((بذكر الله)) [118]. وأخرجه من طريق الوليد بن مسلم وموسى بن أعين أبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني [119]. ومن طريق عبيد الله بن موسى أخرجه ابن أبي شيبة والبزار والبيهقي [120]. ومن طريق عبد الحميد بن أبي العشرين أخرجه ابن حبان وكذا أخرجه عن طريق شعيب بن أبي إسحق [121]. ومن طريق عبد القدوس بن الحجاج وأبي المغيرة عن الاوزاعي به أخرجه البيهقي[122]، ومن طريق صدقة بن عبد الله أخرجه الطبراني[123].

أما الروايات المرسلة:

فمن طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز وطريق الليث عن عقيل وطريق الحسن بن عمر عن الزهري بلفظ (بذكر الله) أخرجها النسائي[124]. أما الالفاظ التي جاءت الروايات بها فقد ذكرها الإمام الزيلعي فقال: روي هذا الحديث عن أبي هريرة وكعب بن مالك والحديث فيه روايات، فروي كل أمر، وروي كل كلام وهي عند احمد والنسائي، وروي لم يبدأ، وروي لم يفتتح، وروي بحمد الله وروي بذكر الله وروي بسم الله، وروي فهو أقطع وروي فهو أبتر وروي فهو أجزم وروي فهو اكنع[125].

الدراسة:

روي هذا الحديث بإسنادين احدهما مرفوف والاخر مرسل عن الزهري والمرسل اسناده الى الزهري صحيح، لكن يبقى في مراسيله وكما تقدم أنها ضعيفة، وقد ذكر أغلب علماء النقد أن الطريق المرسل هو الأصح منهم الإمام الدارقطني ورجح النسائي الارسال أيضاً.

أما الطريق الموصول فقد جاء من طريقين أحدهما عن كعب بن مالك عن النبي ε وهذا الطريق ضعيف فقد قال الدارقطني: لا يصح هذا الحديث فهو مروي عن صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن ابن كعب عن أبيه، وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان ويبقى الطريق الموصول الثاني فهو من طريق الاوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ومدار الحديث هو قرة بن عبد الرحمن والذي اختلف النقاد فيه بين موثق ومضعف.

---

(118) الامام احمد ، المسند: 2/ 359 رقم (8697).

(119) سنن أبي داود: 4/ 261 رقم (4840)؛ النسائي ، السنن الكبرى : 6/ 127 رقم (10328)؛ النسائي ، عمل اليوم والليله : 2/ 481 رقم (494)؛ سنن الدارقطني: رقم (895- 896)؛ سنن ابن ماجه: 1/ 610 رقم (1894).

(120) ابن ابي شيبة ، المصنف: 1/ 189 رقم (10455)؛ مسند البزار: 14/ 291 رقم (7898)؛ البيهقي ، شعب الايمان : 6/ 214 رقم (4062).

(121) صحيح ابن حبان: 1/ 173 رقم (1 و2).

(122) البيهقي ، السنن الكبرى : 3/ 295 رقم (5768).

(123) الطبراني ، المعجم الكبير: 19/ 72 رقم (140 و141).

(124) النسائي ، عمل اليوم والليلة: رقم (495 و496 و497).

(125) الزيلعي ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محم د (ت: 762هـ), تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد,دار ابن خزيمة – الرياض,الطبعة: الأولى، 1414هـ 1/ 24- 25 بتصرف.

فقد ضعفه الإمام أحمد فقال: منكر الحديث جداً [126]، وضعفه يحيى بن معين فقال: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بالقوي [127]، وقال الخليلي: لم يتفقوا عليه [128]. أما من وثقه فمنهم العجلي قال: يكتب حديثه ووثقه ابن حبان وقال ابن عدي أرجوا انه لا بأس به وكذا القسوي، وجوّد حديثه ابن الصلاح والغودي وابن الملقن والعراقي، وقال ابن حجر صدوق له مناكير [129]. وقال الذهبي: صويلح أخرج له مسلم في الشواهد وضعف [130]. فالحاصل في طرق الحديث الموصولة هي ما ذكره الإمام الدارقطني فقال: يرويه الاوزاعي واختلف عنه: فرواه عبيد الله بن موسى وابن أبي العشرين والوليد بن مسلم (وهنا الوليد قد صرح بالتحديث والسماع فهو ثقة حجة عند النقاد إذا صرح بالسماع) وابن المبارك وأبو المغيرة عن الاوزاعي عن قرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ε، ورواه محمد بن كثير عن الاوزاعي لم يذكر قرة، أما المرسل فرواه وكيع عن الاوزاعي عن قرة عن الزهري عن النبي ε مرسلاً.

الترجيح: أكثر أئمة النقد على ترجيح الرواية المرسلة وأنها هي الأصح وتقديمها على الموصولة بسبب تضعيف قرة بن عبد الرحمن. فقد قال الإمام الدارقطني: والصحيح عن الزهري المرسل[131].
ونقل الحافظ ابن حجر فقال: اختلف في وصله وإرساله ورجح النسائي والدارقطني الارسال [132]. وقال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي ε مرسلاً وهو أصح عندنا[133]. وقال الإمام الزيلعي بعد تخريجه: أعل من وجهين الأول: روي مرسلاً، قال النسائي والمرسل أولى بالصواب، والثاني: في إسناده قرة بن عبد الرحمن وفيه مقال[134]. ومع هذا فان مراسيل الزهري وان كانت صحيحة إليه إلا أنها ضعيفة بسبب الاعضال وهذا ما ذكره الزيلعي[135]. وقال ابن رجب: مراسيل الزهري ضعيفة، وقال ابن عبد الهادي مراسيل الزهري: ليس بشيء، وقال السيوطي في مراسيل الزهري:

---

(126) ينظر: الجوزجاني ، أحوال الرجال: 1/ 284؛ الذهبي ، ديوان الضعفاء: 1/ 326.

(127) ابن ابي حاتم ، الجرح والتعديل: 7/ 132.

(128) أبو يعلى خليل بن عبد الله بن احمد بن إبراهيم القزويني (ت 446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليلي ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد- الرياض، ط(1)، 1409هـ.1/ 441.

(129) العجلي ، الثقات : 1/ 391؛ ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال: 7/ 184؛ ابن حبان ، الثقات : 7/ 342؛ الفسوي ، المعرفة والتاريخ: 2/ 460؛ ابن الملقن ، البدر المنير: 7/ 529؛ ابن حجر ، التقريب: 455.

(130) الذهبي ،أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ) ، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي , مكتبة المنار – الزرقاء,الطبعة: الأولى، 1986م: 1/ 156.

(131) الدارقطني ، العلل : 8/ 29.

(132) ابن حجر ، التلخيص الحبير: 3/ 323.

(133) سنن أبي داود: 3/ 30 رقم (2580).

(134) الزيلعي ، تخريج أحاديث الكشاف: 1/ 24- 25.

(135) المصدر السابق: 1/ 24- 25.

قال ابن معين وابن القطان ليس بشيء وكذا الشافعي والبيهقي، ونقل البيهقي قول ابن القطان: مرسل الزهري شر من مرسل غيره لأنه حافظ كلما قدر ان يسمي سمى وانما يترك من لا يستحب ان يسميه[136]. أما الطريق الموصول، فطريق كعب بن مالك اتفقوا على تضعيفه وطريق أبي هريرة الذي يرويه قرة أكثرهم على تضعفيهم بسبب قرة ومنهم من حسنه، ومن حسنه احتج بالآتي:

1. قال ابن عدي: لم أرَ في حديثه منكراً جداً فاذكره وأرجو انه لا بأس به، وقال أيضاً: روى الاوزاعي عن قرة بضعة عشر حديثاً وأرجو انه لا بأس به[137]، قلت: رده أئمة النقد وهم أخبر من غيرهم به.
2. قال أبو مسهر في قول يزيد بن السمط عن الاوزاعي ((وما أحد أعلم بالزهري من قرة)). بأنه ليس بشيء يحكم به على الاطلاق، وكيف يكون قرة أعلم الناس بالزهري وكل شيء روى عنه ستون حديثاً، بل أعلم الناس بالزهري مالك ومعمر ويونس ....، ثم ذكر ان قرة قال لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه، فيظهر من هذا ان مراد الاوزاعي أن قرة هو أعلم بحال الزهري من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث وهذا هو اللائق والله أعلم[138].
3. أما من جوّد حديثه كالنووي وابن الصلاح والعرافي فقد جاء تبعاً لمن قبل حديثه كالعجلي وابن عدي وابن حبان عندما حسنوا حاله وقد قال الشيخ شعيب في تحسينهم حديث قرة: لا ينتهض حجة[139].
4. أما حكم الحافظ ابن حجر بقوله: حديث حسن روي موصولاً وروي مرسلاً ورواية الموصول جيدة الاسناد، وإذا روي الحديث موصولاً ومرسلاً فالحكم للاتصال عند الجمهور لأنها زيادة ثقة وهي
5. مقبولة عند الجماهير[140].

قلت: هذا إذا كان متفقاً على انه ثقة، وقد ضعفه كثير من النقاد، وابن حجر عندما وصفه قال: صدوق له مناكير، ولعل هذا من مناكيره التي وصف بها من قبل الإمام أحمد وغيره. والله أعلم.

---

(136) ينظر: ابن رجب الحنبلي ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، البغدادي الحنبلي (ت 795ه)، جامع العلوم والحكم: في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط(7)، 2001م. 1/ 432؛ محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: 744ه) ، الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي ، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني,قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي, مؤسسة الريان، بيروت – لبنان,الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م: 1/ 107؛ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.: 1/ 70.

(137) ابن عدي ، الكامل: 6/ 2077، 7/ 184.

(138) ينظر: ابن حجر ، تهذيب التهذيب: 8/ 373- 374.

(139) هامش صحيح ابن حبان: 1/ 173.

(140) ابن حجر العسقلاني (852 هـ) ، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار ، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر: دار ابن كثير,الطبعة: الثانية 1429 هـ - 2008 م: 3/ 277.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

توصلت إلى نتائج من خلال تتبعي للروايات وطرقها أوجزها بالآتي:

1. ان معرفة القرائن من أهم الوسائل في قبول المرويات وردها.
2. ان القرائن تتعدد باختلاف المرويات فمنها قائم على الأكثر ومنها قائم على الأحفظ ومنها قائم على الالزم ومنها قائم على معرفة ضعف الراوي بالنسبة لراوٍ آخر وهكذا.
3. ان من القرائن في الترجيح معرفة مراتب قبول الرواة ومعرفة أدق التفاصيل في صفاتهم.

ثانياً : التوصيات:

ادعو الباحثين الى استقراء الروايات عن الامام الزهري ودراستها والترجيح بين الروايات التي تكلم فيها الأئمة أو ما يختص بتلامذة أبي اسحاق السبيعي والنظر في الروايات والترجيح من خلال القرائن .

المصادر والمراجع :

-القرآن الكريم.

1. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام أبي عبد الله محمد بن احمد بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد ومحمد نمر الخطيب، دار القبلة الإسلامية- جده، ط1، 1992م.
2. الضعفاء الكبير: للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت 322هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية- بيروت، ط1، 1984م.
3. المسند: للإمام أبي عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، بإشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.
4. التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت 256هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن.
5. تقريب التهذيب: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد- سوريا، ط1، 1986م.
6. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت 742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1980م.
7. الثقات: للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد الدارمي البستي (ت 354هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند، ط1، 1973م.
8. الجرح والتعديل: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 1952م.
9. الطبقات الكبرى: للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1990م.
10. الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1997م.
11. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن احمد الدارمي (ت354هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي- حلب، ط1، 1396هـ.
12. الإرشاد في معرفة علماء الحديث:لابي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس, مكتبة الرشد – الرياض, ط1, 1409هـ.

13. تاريخ الثقات: للإمام أبي الحسن احمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت 261هـ)، دار الباز، ط1، 1984م.
14. تاريخ دمشق: للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م.
15. تهذيب التهذيب: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.
16. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي, دار طيبة.
17. المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم: لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت409 هـ), تحقيق: مثنى محمد حميد الشمري – قيس عبد إسماعيل التميمي، أشرف عليه وراجعه: الدكتور بشار عواد معروف, دار الغرب الإسلامي, ط1, 2007م.
18. معرفة الصحابة: للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ),تحقيق: عادل بن يوسف العزازي, دار الوطن للنشر، الرياض، ط 1, 1998 م.
19. أحوال الرجال: للإمام ابي اسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت 259هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي, مؤسسة الرسالة، بيروت, 1405هـ.
20. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري المعروف بابن الملقن (ت 804هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع– الرياض، ط1، 2004م.
21. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب، 1387هـ.
22. الجامع الصحيح (سنن الترمذي): للإمام محمد بن عيسى الترمذي السلمي (209– 279 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي– بيروت.
23. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: للإمام زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن، البغدادي الحنبلي (ت 795هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط7، 2001م.
24. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ε وسننه وأيامه المعروف بـ(صحيح البخاري)، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت 256هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة بيروت، ط3، 1987م.

25. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، السعادة- مصر، 1974م.
26. سنن ابن ماجه، للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد، القزويني (ت 275 هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر- بيروت.
27. سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني الأزدي (ت 275هـ)، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 2001م.
28. سنن الدارقطني: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن دينار البغدادي (ت 385هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 2004م.
29. السنن الكبرى: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي (ت 303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 2001م.
30. شرح علل الترمذي: للإمام زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق: الدكتور همام بن عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار- الأردن، ط1، 1987م.
31. شعب الإيمان: للإمام أبي بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: د. عبد العالي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الرياض، ط1، 2003م.
32. صحيح ابن خزيمة: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت 311هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت.
33. الضعفاء والمتروكون: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
34. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث- القاهرة، 2004م.
35. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: للإمام أبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت 235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، ط 1، 1409هـ.
36. مسند البزار المشهور باسم البحر الزخار: للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد العتكي المعروف بالبزار (ت292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط1، 2009م.

37. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ε المشهور بـ (صحيح مسلم): للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
38. المستدرك على الصحيحين: للإمام أبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1990م.
39. المعجم الأوسط: للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت 360هـ)، تحقيق: طارق ابن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسني، دار الحرمين، القاهرة.
40. المعجم الكبير: للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، ط2، 1994م.
41. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت 261هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار- المدينة المنورة- السعودية، ط1، 1985م.
42. المغني في الضعفاء: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.
43. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط 1، 1963م.
44. النهاية في غريب الحديث والأثر: للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية- بيروت، 1979م.
45. السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين الخراساني البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- لبنان، ط3، 2003م.
46. التلخيص الحبير: للإمام ابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني (773-852هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، 1384هـ-1964م.
47. صحيح ابن حبان: للإمام ابي حاتم محمد بن حبان بن احمد التميمي البستي ت(354هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2، 1414هـ-1993م.
48. مصنف عبد الرزاق: للإمام ابو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (126-211هـ)، تحقيق: حبيب عبد الرحمن الاعظمي، المكتب الاسلامي- بيروت، ط2، 1403هـ.

49. عمل اليوم والليلة: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ), تحقيق: د. فاروق حمادة, مؤسسة الرسالة – بيروت, ط2, 1406هـ.
50. المعرفة والتاريخ: للإمام ابي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت 277هـ), تحقيق: أكرم ضياء العمري, مؤسسة الرسالة، بيروت, ط2, 1981م.
51. علل الترمذي الكبير: للإمام ابي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي (ت 279هـ), تحقيق: صبحي السامرائي, أبو المعاطي النوري, محمود خليل الصعيدي, رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية – بيروت, ط 1, 1409هـ.
52. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: للإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت 762هـ), المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد, دار ابن خزيمة – الرياض, ط1, 1414هـ.
53. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: للإمام ابن حجر العسقلاني (852 هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي, دار ابن كثير, ط2, 2008م.
54. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ), تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي, دار طيبة – الرياض، ط1, 1985م.
55. العلل لابن أبي حاتم: للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ) تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي, مطابع الحميضي, ط1, 2006م.
56. العلل ومعرفة الرجال: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ), المحقق: وصي الله بن محمد عباس, دار الخاني, الرياض, ط2, 2001م.
57. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش, المكتب الإسلامي – بيروت, ط2, 1985م.
58. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: للإمام ابي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي القطان (ت 628هـ), المحقق: د. الحسين آيت سعيد, دار طيبة– الرياض, ط 1, 1997م.
59. الْمُوَطَّأ: للإمام مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الأَصْبَحِيِّ (ت179هـ), دار الغرب الإسلامي– بيروت، 1244هـ.

60. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: للإمام أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت 840هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم, تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار الوطن للنشر، الرياض, ط1, 1999م.
61. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: للإمام أبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت 233هـ)، المحقق: محمد كامل القصار, مجمع اللغة العربية – دمشق, ط1, 1985م.
62. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: للإمام ابي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت 762هـ), المحقق: محمد عوامة, قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري, صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري, مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت –لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة – السعودية, ط1, 1997م.
63. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت 744هـ), تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف – الرياض, ط1, 2007م.
64. الفوائد: للإمام أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت 414هـ), المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي, مكتبة الرشد – الرياض,ط 1, 1412هـ.
65. التحقيق في أحاديث الخلاف: للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ), المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني, دار الكتب العلمية – بيروت, ط 1, 1415هـ.